

٣
محمد رقم ٣

المجلس التأسيسي

محضر الجلسة الثالثة ٦٢/٣

الثلاثاء ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢

الموافق ١٦ رمضان سنة ١٣٨١

اجتمع المجلس التأسيسي في مقره الساعة الثامنة والنصف مساءً يوم الثلاثاء ١٦ سبتمبر
رمضان سنة ١٣٨١ هـ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢ م .
بحضور حضرات أصحاب السعادة والسادة أعضاء المجلس وهم :-

احمد خالد الفـــــريزاني عبد الرزاق سلطان أمـــــسان
الدكتور أحمد الخطيب عبد الله محمد اللاتبي الشمري
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عبد اللطيف محمد ثنيان الثامم
الشيخ جابر العلي السالم الصباح علي ثنيان صالح الأبنسي
حمود الزيد الخالـــــد الشيخ مبارك عبدالله الاحمد الصباح
الشيخ خالد عبدالله السالم الصباح مبارك عبد العزيز الحـــــادي
خليفه طلال الجـــــري الشيخ محمد الاحمد الجابر الصباح
الشيخ سالم العلي السالم الصباح محمد رفيع حسين مـــــري
سعود عبدالعزيز عبد الســـــري محمد وسعي ناصر السديـــــران
الشيخ سعد المبدالله السالم الصباح محمد يوسف النـــــصف
سليمان أحمد الحـــــداد نايف حمد جاسم الدبـــــوس
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يعقوب يوسف الحميدـــــي
الشيخ صباح السالم الصباح عباس حبيب شـــــاور
الشيخ مبارك احمد الصباح يوسف خالد المخلـــــط المطيري

وقد تنهب عن حضور الاجتماع كل من سعادة السيد عبد العزيز الصقرا وزير الصحة
العامة) وسعادة الشيخ عبد الله الجابر (وزير التربية والتعليم) والسيد العنوي المحترم ضفير موسى
المزدي . وقد حضر الاجتماع أيضا الخبير القانوني المعتدب من قبل مجلس الوزراء والذي واصلت
المجلس على حضوره في الجلسة السابقة .

وقد افتتح سعادة الرئيس الجلسة قائلا ، نفتتح هذه الجلسة باستكمال النصاب القانوني
وقد طلب سعادة الرئيس من الأمين العام للمجلس التأسيسي تلاوة جدول أعمال الجلسة ، وبعد
تلاوته طلب سعادة الرئيس من السادة الأعضاء موافقتهم على محضر الجلسة السابقة وقد وافق
عليه بالإجماع .

وبعد ذلك تلى الأمين العام الرسالة الواردة من الأمين العام لمجلس الوزراء والمختصة
بمشرع قانون بفرض ضريبة جمركية على غاز البترول السائل ثم طلب سعادة الرئيس مناقشة السادة
الأعضاء لهذا المشروع فطلب العنوي المحترم الدكتور احمد الخطيب الكلام وقال : فيما يتعلق
بمشاريع القوانين الواردة للمجلس اقترح أن تحال هذه المشاريع الى اللجان المختصة لدراستها
ومن ثم عرضها على المجلس .

وقد وافق الأعضاء بالاجماع على هذا الاقتراح ثم طلب سعادة الرئيس عن السيد الأمين العام تلاوة مشروع لجنة اللائحة الداخلية (البند الثالث من جدول أعمال الجلسة) فطلب سعادة الشيخ سعد المبدالله السلام الصباح (وزير الداخلية) الكلام وقال :

اقترح تأجيل بحث مشروع اللائحة الداخلية لدراسته من قبل الأعضاء أكثر لأن العدة لم تكن كافية لذلك .

ثم تكلم الدكتور احمد الخطيب قائلاً : انني أعتقد أنه قد مرت أيام عديدة على انتخاب المجلس ولم نبدأ حتى الآن بالأعمال الفعلية الطقاة على عاتقنا وتأجيل بحث مشروع اللائحة الداخلية يتر العدة المحددة في قانون فترة الانتقال في سنة واحدة وهي العدة المحددة لانجاز دستوسور البلاد . خاصة وأن هناك امالا كثيرة تنتظرنا وقد تأخرنا بها فيه الكفاية واعتقد أن اللائحة الداخلية ليست فيها أشياء كثيرة نختلف عليها ، وعلى هذا فانني أطلب مناقشة اللائحة الداخلية في هذه الجلسة .

وطلب سعادة الوزير محمد النصف (وزير الشؤون الاجتماعية) الكلام وقال :

انني أقترح أن نبحث اللائحة الداخلية في هذه الجلسة واذنا تأخرنا بالامكان تكلمتوسا في الجلسات القادمة .

وهندئذ أعلن سعادة الرئيس أخذ الاصرات على الاقتراحين المتقدمين من سعادة الشيخ سعد المبدالله السلام الصباح (وزير الداخلية) والسيد العضو المحترم الدكتور أحمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) .

وجرت عملية التصويت برفق اليد فكانت النتائج التالية :-

<u>تأجيل</u>	<u>عدم تأجيل</u>
١٣ صوتاً	١٥ صوتاً

وبناءً على ذلك طلب سعادة الرئيس من الأمين العام تلاوة مشروع اللائحة الداخلية ، فطلب السيد العضو المحترم الدكتور احمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) الكلام وقال :

انني أقترح أن تكون هذه الجلسة علنية حسب ما أقرر في الجلسة السابقة . وتكلم الوزير محمد النصف قائلاً : أقترح أن تكون هذه الجلسة سرية ، لأننا سنتحدث مشروع اللائحة الداخلية حتى نقر علنيتها حالياً ، فسأل سعادة الرئيس السيد الخبير القانوني محسن عبد الحافظ عن رأيه في الموضوع فقال : ما يقرره المجلس هو الأساس فاذا ما قرر السرية فلنكون والعلنية كذلك .

وطلب سعادة الشيخ جابر الملبي (وزير الكهرباء والماء) الكلام وقال : اننا اتفقنا في الماضي على ان الجلسات يجب أن تكون علنية وأن نقاش الخلافات داخل اللجان ، ونأتي هنا للنظر في الأشياء المتفق عليها ، وانا اقترح ان تكون هذه الجلسة سرية لمناقشة اللائحة الداخلية .

ثم تكلم سعادة الشيخ جابر الاحد الجابر الصباح (وزير المالية والاقتصاد) وقال :

أن المادة ١٢ من مشروع اللائحة الداخلية تنص على أنه (يجوز أن يقرر المجلس الانعقاد

في جلسة سرية وذلك بناءً على طلب الحكومة أو بناءً على طلب خمسة من الأعضاء على الأقل ويناقش طلب السرية بعد أخراج الزائرين) .

وعلى هذا نعلمنا أنه يحق للمجلس في جلسته الآن اقرار ما إذا ستكون هذه الجلسة سرية ام علنية ، وطلب السيد العضو المحترم الدكتور احمد الخطيب (نائب رئيس المجلس التأسيسي) الكلام ، وقال : من الناحية القانونية وبناءً على ما أقر في الجلسة السابقة اعتقد أنه يجب أن تكون الجلسات علنية اما فيما يتعلق بالموضوع الذي أثاره سعادة الشيخ جابر الحلبي الصباح (وزير الكهرباء والماء) حول اختصاص اللجان فقد درست لجنة اللائحة الداخلية هذا الموضوع وأقرته فسي مشروعها .

ثم تكلم سعادة الوزير حمود الزيد الخالد (وزير العدل) قائلاً : ان العلنية أصبحت بالنسبة للمجلس شيئاً بديهي ، ولكن برأيي أنه يجب أن يناقش مشروع اللائحة الداخلية في جلسة سرية وبعدها تكون علنية .

ثم سأل سعادة الرئيس السيد الخبير القانوني عما عن رأيه فأجاب : ان المجلس قدس أقر في جلسته الماضية قراراً يقول (ان الجلسات يجب أن تكون علنية الا اذا ووفق على سريتها مسبقاً ولسعادة الرئيس تحديد نوعية الجلسات سرية ام علنية) .

ثم وجه السيد الرئيس السؤال التالي :

هل يعني هذا ان دعوتنا في هذه الجلسة للزائرين قانونية ؟

فأجاب السيد الخبير نعم ، لأن المجلس أقر المبدأ العلني .

وطلب سعادة وزير العدل السيد حمود الزيد الخالد الكلام وقال : يجب أن تكون الجلسة

سرية حتى ننتهي من مناقشة مشروع اللائحة الداخلية .

ثم تكلم السيد مبارك الحساوي وقال : ان وجود الزائرين الذين دعوتهم لحضور هذه

الجلسة في الخارج دون تحديد مصيرهم يسبب الى المجلس ، لذلك اقترح السماح لدخول الزائرين

لمدة نصف ساعة ، يبيح فيها النقاط الواردة في جدول الاعمال دون مشروع اللائحة الداخلية ومن

ثم يأمر الرئيس باخراجهم من القاعة لمناقشة مشروع اللائحة الداخلية .

وطلب سعادة الشيخ مبارك العبدالله الاحمد الصباح (وزير البريد والبرق والهاتف)

الكلام وقال : اقترح تأجيل بحث مشروع لائحة الداخلية في هذه الجلسة وادخال الزائرين

للقاعة ومن ثم بحث النقاط الباقية في جدول الاعمال .

فرد عليه سعادة الرئيس قائلاً : ان عدم بحث مشروع اللائحة الداخلية يعني عدم

وجود مادة بحث لهذه الجلسة لأنه لا يوجد مواد في جدول الاعمال تستحق البحث غير مشروع

اللائحة الداخلية ، لذلك اقترح أن يؤخذ رأي الأعضاء في هذه الجلسة ، حول سريتها

أو علانيتها .

ثم تكلم الدكتور أحمد الخطيب وقال : ان هناك اقتراحا من معادة وزير العدل اقترح التصويت عليه ، واقترح ايضا أن يذكر عند الاقتراع عدد الاصوات واسماء الأعضاء الذين يؤيدون العملية والأعضاء الذين يؤيدون السرية .
ثم جرت عملية الاقتراع على هذا الاساس بالمناداة من قبل الرئيس على حضرات الأعضاء المحترمين نردا نردا :

وكانت نتائج الاصوات كما يلي :

<u>عنه</u>	<u>سره</u>
الدكتور احمد الخطيب	احمد خالد النوروزان
سليمان احمد الحيداد	الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح
عبدالله نهد اللاتي الشيمري	الشيخ جابر العلي السالم الصباح
عبداللطيف محمد ثنيان العانم	حمود الزبيد الخالسد
يعقوب يوسف الحميدسي	خلينه طلال الجسري
	الشيخ سالم العلي السالم الصباح
	الشيخ خالد عبدالله السالم الصباح
	الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح
	الشيخ صباح السالم الصباح
	عباس حبيب ضارور
	عبد الرزاق سلطان أمان
	علي ثنيان صالح الانينه
	محمد رفيع حسين مفرسي
	محمد رسي ناصر العديبران
	محمد يوسف النصيف
	الشيخ مبارك الحمد الصباح
	الشيخ مبارك عبدالله الاحمد الصباح
	نايف حمد جاسم الديبوس
	يوسف خالد المخلد العظيري

استماع عن التصويت

سعود عبدالعزيز عبد السزاق
الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح
مبارك عبد العزيز الحساوي

ويبدو أن جدتها الأصوات كانت كالتالي :-

اعتناق عن التصويت

سريـــــــــــــــــة

علنيةـــــــــــــــــة

٣

٢٠

٥

ثم طلب العضو المحترم السيد سليمان الحداد من السيد الأمين العام تبليغ الزائريين بقرار المجلس ، بسرية هذه الجلسة والاعتذار لهم بتمام الأمين العام بتنفيذ ذلك .
وتكلم سعادة الشيخ جابر العلي (وزير الكهرباء والماء) قائلاً : ان الاخوان محمد النصف والسيد حمود الزيد والدكتور احمد الخطيب . قالوا انه يجب ان يذكر الاسماء في محضر الجلسة عند أخذ الاقتراع ولذلك فانني اطلب اعادة الاقتراع على الاقتراح الاول ، المتعلق بتأجيل أو عدم تأجيل بحث مشروع اللائحة الداخلية لأنه لم يذكر الاسماء في الدرة الأولى التي جرى فيها الاقتراع .

ثم طلب السيد العضو المحترم بسوق الحميني التصويت على اقتراح سعادة الشيخ جابر العلي ، وتكلم الدكتور احمد الخطيب بعد ذلك قائلاً : اوافق على الاقتراح الذي تقدم به السيد يعقوب الحميني واريد ان اتول ان اقتراح سعادة الشيخ جابر العلي غير عملي لان عمليات الاقتراع بالنسبة للمجلس ستكون كثيرة فاذا أردنا أخذ الاصوات مع ذكر الاسماء عن كل مسادة ونقطة يناقشها المجلس فهذا يعني اننا سنقضي وقت أعطال الجلسة في أخذ الاصوات والاقتراع .
ثم تكلم الوزير محمد النصف مؤكدا اقتراح الدكتور احمد الخطيب .

وعقب سعادة الشيخ جابر العلي على اقتراحه قائلاً : انني اطلب واصر على وجوب ذكر الاسماء عند الاقتراع في محاضر الجلسات حتى لا يقال بأن فلاناً من الاعضاء فعل ذلك وفلاناً لم يفعل .

ثم تكلم السيد العضو المحترم احمد الفوزان قائلاً : لا يجب ان تتبع هذه الطريقة على جميع النقاط والمواضع التي سنطرح في جلسات المجلس .
وطلب سعادة الوزير محمد النصف الكلام ، قائلاً : ان امضوا الآن اقتراحين الاول مسمن الدكتور احمد الخطيب والثاني من سعادة الشيخ جابر العلي لذلك فانني اُتترح اجراء التصويت على الاقتراحين وانني احب ان اذكر ان الاعضاء انفسهم هم الذين طلبوا تسجيل الاسماء فسي الاقتراع الثاني المتعلق بعلنية أو سرية هذه الجلسة .

ثم قال السيد العضو المحترم مبارك الحساوي انه لغير عملي ان نستمر في عطية أخسنا الاصوات مع ذكر الاسماء وعلى كل نقطة تناقش هنا لأن ذلك سيضيع وقتنا .
وتكلم سعادة رئيس المجلس قائلاً : من الأفضل البدء بمناقشة مشروع اللائحة الداخلية :

فرد الشيخ جابر العلي قائلا : اني أسرع على أخذ الاسماء في الموضوع الأول الذي جرى الاقتراح عليه ، والمتعلق بتأجيل أو عدم تأجيل بحث مشروع اللائحة الداخلية ، ولذلك فأني اطلب إعادة عملية التصويت

وقد عتب السيد العضو المحترم ، الدكتور أحمد الخطيب قائلا ، لا مانع من أن نأخذ التصويت مع ذكر الاسماء في محضر الجلسة ، فيما يتعلق في النقطة الأولى التي يشير اليها الشيخ جابر العلي ، ولكن أن لا تؤخذ هذه الاعادة كبداية دائمة في مناقشات المجلس .

ثم تكلم سعادة الوزير محمد النصف (وزير الشؤون الاجتماعية) قائلا : انني أريد اقتراح الدكتور احمد الخطيب ، فيما يتعلق بالتصويت على الموضوع الذي يثيره الشيخ جابر العلي على ان لا تؤخذ كقاعدة للمستقبل في جميع الجلسات القادمة .

ثم تكلم سعادة الشيخ جابر العلي قائلا ، لا يوجد حتى الآن للمجلس قانونا موضوعا وأن هذا لا يربطنا بشيء ، وانني اشعر ان بعض الاعضاء قد يتكلمون في الخارج وقد ينسبون اشياء الى انفسهم قد لا يكونوا هم القائمين بها . ولذلك فأني اطلب اجراء التصويت . فرد الوزير محمد النصف وقال : لا أعتقد أن احدا من الاخوان الاعضاء المحترمين جاء ليستغل مكانته في المجلس ، بل اعتقد اننا جئنا جميعا من أجل خدمة هذا الشعب وأن الاعضاء لا يمكن أن يستغلوا المجلس لآرائهم الخاصة ، بل هم يقدرون دورهم الذي روعيهم الشعب لأجله .

فرد الشيخ جابر العلي قائلا : أن رئيس المجلس والسكرتارية ليس عندهم سجل عن الاسماء التي اقتريت في موضوع التأجيل أو عدم التأجيل ، لذلك فانه من الواجب إعادة التصويت

ثم سأل الرئيس الخبير القانوني عما اذا كانت هذه المناقشة تتناقض مع القانون الاساسي فأجاب السيد الخبير : انه من المفروض ان توضع قاعدة للمستقبل ، ولا حاجة للتصويت عليها الآن ، وهذه القاعدة يجب ان تكون عند بحث الامور الخطيرة التي تتبنى فيها الاغلبية من الاقاييس .

ثم قال سعادة الرئيس : لنبدأ بمناقشة مشروع اللائحة الداخلية

فقال الشيخ جابر العلي انني لا أريد أن يتحمل الاعضاء مسؤولية اقرار مشروع اللائحة الداخلية ، التي تعتبر برنامجا لعمل المجلس دون دراستها دراسة واقعية ، قبيل عرضها ومناقشتها هنا ، لذلك فأني اريد أخذ التصويت مجددا من ذكر الاسماء .

وعندئذ طلب الرئيس من الاعضاء إعادة اجراء التصويت مجددا على تأجيل أو عدم تأجيل مشروع لجنة اللائحة الداخلية وجرت عملية التصويت بالمناداة على الاعضاء ، من قبيل الرئيس وكانت نتائج الاقتراع كالتالي :

امتناع عن التصويت

عدم تأجيل

تأجيل

الشيخ : براهيم الأحمد الصباح
خليفة طلال محمد الجري

الدكتور أحمد الخطيب
سعادة حمود الزيد الخالد
سليمان أحمد الحداد
عباس حبيب منيار
عبدالله فهمد اللافي الشكري
عبد اللطيف ثيان الخانم
سعادة محمد يوسف النصف
يقتوب يوسف الحميرسي
يوسف خالد المخلد المطيري

أحمد النور
الشيخ جابر العلي السالم الصباح
سعود عبد العزيز عبد الرزاق
الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح
الشيخ سالم العلي السالم الصباح
الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
الشيخ صباح السالم الصباح
عبد الرزاق سلطان أمسان
علي ثيان صالح الأذينة
مبارك عبد العزيز الحميرسي
محمد رفيع حسين معرفسي
محمد وسبي ناصر السديران
الشيخ مبارك الحمد الصباح
الشيخ مبارك العبدالله الأحمد الصباح
الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح
نايف حمد جاسم الدوس

وكانت النتائج بالعموم :

امتناع عن التصويت

عدم تأجيل

تأجيل

٢ صوتين

٩ أصوات

١٧ صوتاً

وطلب الوزير السيد محمد النصف (وزير الشؤون الاجتماعية) الكلام قائلاً :
ان المدة كانت كافية لدراسة اللائحة الداخلية من قبل الاعضاء ، وانني الفت نظر السادة الاعضاء
الى انه يجب دراسة مشاريع القوانين بسرعة واتقان ، حتى نستطيع ان نقم بدمتنا .
ثم قال الشيخ جابر العلي أن قاعدة تسجيل الاسماء هذه عند الاقتراع في الامور
المتعلقة بالمجلس ، يجب أن تتبع دائماً .

وقد طلب الرئيس من الاعضاء تحديد موعد الجلسة القادمة لمناقشة مشروع اللائحة الداخلية ، فاقترح بعض الاعضاء ان يكون يوم الثلاثاء القادم أي بعد اسبوع من تاريخ انعقاد هذه الجلسة ، ثم طلب السيد يوسف المخلد الكلام وقال : انني أقترح ان يكون الموعد القادم لبحث مشروع اللائحة الداخلية ، يوم السبت القادم الموافق ٢٤ شباط سنة ١٩٦٢ ، في نفس الموعد .

وطلب الدكتور احمد الخطيب الكلام وقال : انني أوافق على الاقتراح المقدم من السيد يوسف المخلد وأحب أن أقول : أن الشعب في الكويت قد اعطانا ثقته ، وعلينا أن نشتغل ليلاً ونهاراً لتحقيق المهمة الشريفة التي أولانا اياها الشعب ، واننا يجب أن نكون كفؤين لشرف المهمة الملقاة على عاتقنا ، وشعوري انه مادنا نأخذ الأمور بهذه الروحية ، لا يمكن أن ننجح في مهمتنا .

ثم قال الرئيس لندع موعد الجلسة يوم الثلاثاء ، فرد الدكتور قائلاً : اطلب اخذ الاقتراح على موعد الجلسة القادمة من حضرات الاعضاء .

ثم أخذ الاقتراح على موعد الجلسة القادمة بالمناداة من قبل الرئيس على الاعضاء ، وكانت النتائج التالية :

<u>الامتناع عن التصويت</u>	<u>السبب</u>	<u>الثلاثاء</u>
الشيخ جابر الأحمد الصباح	أحمد الفـوزان	الشيخ جابر العلي الصباح
	الدكتور احمد الخطيب	حمود الزيد الخالـد
	خليفة طلال الجـري	الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح
	سليمان احمد الحـداد	سعود عبد العزيز عبد الرزاق
	الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	الشيخ سالم العلي السالم الصباح
	عباس حبيب مـاور	الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
	عبد الله فهد اللافي الشمري	الشيخ صباح السالم الصباح
	عبد اللطيف محمد ثنيان الشانم	عبد الرزاق سلطان أـمان
	مبارك عبد العزيز الحـساوي	علي ثنيان صالح الأذينة
	محمد رفيع حسين مـرقي	الشيخ مبارك الحمد الصباح
	محمد وسعي ناصر السديـران	الشيخ مبارك العبد الله الأحمد الصباح
	محمد يوسف النـصف	الشيخ محمد احمد الجابر الصباح
	يعقوب يوسف الحميضـي	نايف حمد جاسم الدبـوس
	يوسف خالد المخلد المطـيري	

امتناع عن التصويت

صوت واحد

السبب

١٤ صوتاً

الثلاثاء

١٣ صوتاً

وبذلك تقرر أن يكون يوم السبت الموافق ٢٤ فبراير (شباط) سنة ١٩٦٢ • موعداً
للجلسة القادمة لمناقشة مشروع اللائحة الداخلية •
ولما لم يكن من عمل آخر فقد أعلن الرئيس اختتام الجلسة في تمام الساعة التاسعة
والنصف مساءً •

رئيس المجلس

الأمين العام